



Distr.  
LIMITED

TD/L.363  
12 February 2000  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة العاشرة

بانكوك، تايلند

١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

### بيان السيد روبنز ريكوبيرو الأمين العام للأونكتاد

بعد قليل من سقوط حائط برلين سُئل الفيلسوف إيمانويل ليفيناس إن كان يظن أن النظم الديمقراطية قد خرجت منتصرة، فرد بقوله: "بل أظنها خسرت وخسرت كثيراً. لقد كانت الشيوعية دوماً رمزاً للأمل والانتظار رغم جميع الفظائع والتجاوزات: الأمل في إصلاح ما لحق الضعفاء من شرور، وانتظار نظام اجتماعي أكثر إنصافاً. والمؤكد أن الشيوعيين لم يكن عندهم أي حل ولم يكونوا يعدون العدة لأي حل. والعكس هو الصحيح. ولكن شاعت الفكرة بأن التاريخ له معنى وله اتجاه، وأن الحياة ليست عبثية ولا مجنونة. لقد ظهرت هذه الفكرة لدى الشعوب في الغرب منذ القرن الثامن عشر ثم ترسّخت جذورها بفضل كارل ماركس في القرن العشرين. ولا أعتقد أن ضياع هذه الفكرة إلى الأبد يعني نصراً روحياً عظيماً. فحتى الأمس القريب كنا نعرف الاتجاه الذي يسير فيه التاريخ والقيمة التي يجب أن نضيفها على الزمن. أما الآن فإننا نسير على غير هدي وبدون هدف ونسأل أنفسنا كل بضع دقائق "كم الساعة الآن؟" ونحن نفعل ذلك مستسلمين للقدر وبشكل ما مثلما يكرر بعض الناس في روسيا السؤال "كم الساعة الآن؟". فلم يعد أحد يعرف شيئاً".

هذا النص الرائع المأخوذ عن ليفيناس هو نقطة طيبة لنبدأ منها. فهو يتضمن ثلاث أفكار رئيسية. أولاً أن التاريخ، أي المجتمع في حركته، لا بد وأن يكون له اتجاه ما ولا بد أن يضيف معنى على السياسة وعلى الاقتصاد. والثانية أن الشعور بالسير في اتجاه مقصود لا يمكن أن يأتي سوى عن النجاح في قهر الفقر والحاجة ومن بناء عالم أفضل. والفكرة الثالثة أننا يجب أن نبدأ الآن ومن هذا المكان، وأن ننظر حوالينا لنسأل أنفسنا: "أين نحن؟ أين نريد الذهاب؟ ما هو الوقت الآن؟".

BKK.00-049  
(A) GE.00-70038

إننا الآن في فجر قرن جديد وفي الأيام الأولى من الألفية الثالثة. ونحن في قلب آسيا، تلك القارة العظيمة القديمة التي تؤوي أكثر البشر: إنها المنطقة الوحيدة التي أثبتت، منذ النهضة الاقتصادية لليابان وما أعقبها من قصص نجاح زادت عن العشر وتشمل تايلند، أن التنمية ليست حلاً بعيد التحقيق. ولكننا نجد أنفسنا أيضاً في بانكوك وفي المركز من زلزال مالي وقع منذ أقل من ثلاث سنوات وأوشك أن يهدم كل ما تم إنجازه في ثلاثين سنة.

وقد خرجت آسيا الآن من أزمتها وأخذت مكانها بكل همة على المسرح العالمي. واستطاعت أن تفعل ذلك بفضل المرونة والعمل الشاق والمعانة وبفضل تعاون المجتمع الدولي. والفضائل التي قامت عليها هذه الإنجازات الآسيوية لم تفقد اليوم شيئاً من مفعولها الماضي: ومنها ارتفاع المدخرات والأسس السليمة للاقتصاد الكلي والاستثمار في الموارد البشرية والتوجه التصديري والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. هذه هي الظروف اللازمة للتنمية وهي الجوهر وهي الحد الأدنى من القاسم المشترك الذي قد نتفق عليه جميعاً. ولكن الانهيار الهائل في الأسواق المالية مؤخراً قد أثبت أنها لا تكفي بالتأكيد.

إن هذا الانهيار لم يقع في أقل البلدان النامية تقدماً بل في أكثرها تقدماً، ولحق بالتحديد بهذه البلدان التي تتميز بهذه الصفات المذكورة. ولا شك أنها كانت تستطيع أن تبذل جهوداً أكبر في تحسين اللوائح والإشراف على المصارف وإنهاء المحسوبية السياسية وما إلى ذلك، ولكن هل كان ذلك سيجمها من آلام العدوى؟ ذلك أمر مشكوك فيه شكاً ما بعده شك إذا حكمنا بما رأيناه في بعض الاقتصادات التي كانت هذه المشاكل فيها أقل وضوحاً (في هونغ كونغ على سبيل المثال). فقد كان عليها أيضاً أن تدفع ضريبة عالية من خسارة الناتج وظهور البطالة.

والحق يقال إننا تعلمنا درساً قاسياً: فالتقدم في التنمية لا يزيدك بالضرورة مناعة من الصدمات الخارجية. إن هذا التقدم قد يخفف من الألم ويختصر من المحنة ولكنه لن يتيح الحماية الكاملة. ومن المفارقات أن السبب في ذلك هو نفسه السبب الذي جعل التنمية في آسيا ممكنة: أي الاندماج في الاقتصاد العالمي. فبفضل هذا الاندماج تمكنت بعض البلدان الآسيوية من النمو عن طريق الصادرات إلى جيرانها وإلى أسواق العالم. ولكن بسبب هذا الاندماج أيضاً أصبحت هذه البلدان ضحايا أهواء ونزوات ما يسمى "سلوك القطيع" في الأسواق المالية. وقد قالها ميشيل كامديسوس قبل اجتماع السبعة الكبار في ليون عندما أعلن أن القرن الحادي والعشرين بدأ بالأزمة المكسيكية التي أوضحت كيف أن القرارات الوطنية والعواقب العالمية تمتزج امتزاجاً لا ينفصل، والعكس صحيح طبعاً في امتزاج القرارات العالمية والعواقب الوطنية.

وبكلمة أخرى، لقد جاء الترابط وسيبقى، وهو يفعل مفعوله خيراً وشرّاً في الاتجاهين على السواء. ولكن بعض البلدان أكثر ترابطاً من غيرها لأنها أضعف وأكثر تعرضاً وتحتاج إلى قدر أكبر من الحماية.

هذا هو ما أفهمه من عبارة "في هذا المكان وفي هذا الزمان"، أي الخلفية الحاضرة لهذا التجمع. إن هذا هو المسرح الملائم للتأمل التفصيلي المتعمق في تجربة التنمية خلال العقود القليلة الماضية. ويجب أن تكون هذه العملية أولاً عملية تقييم ما هو حاضر: ماذا صلح وماذا فسد ولماذا؟ وثانياً ينبغي أن نتساءل عما كان غائباً في النهج الأول

عندما كنا نشدد على تراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية والتجارة وليس المعونة. وبعض الإجابات بديهية: البيئة وكيف تشكل استدامة التنمية، ونوعية النمو، وتوزيع الدخل، وتخفيف الفقر، ودور المرأة، وبناء المؤسسات، والتنمية البشرية. هذه بعض الأبعاد التي يتعين توحيدها في تجميعية مبتدعة ونموذج جديد. والسؤال الثالث هو، ما هي التحديات التي ننتظرها؟ إنها كبح تقلبات رأس المال في الأجل القصير وتوسيع قاعدة العرض لنبتعد بها عن الاعتماد على بضع سلع أساسية وإدماج التكنولوجيا في عصر يتزايد فيه اعتماد التنمية على المعرفة بدلاً من عوامل الإنتاج الأخرى؛ ربما تكون هذه قائمة التحديات التي نجمع عليها ولكن هناك كثير غيرها بالتأكيد.

تلاحظون أنني لم أذكر الثنائيات المتطرفة التي يستبعد كل طرف منها الآخر، مثل الدولة مقابل السوق، واستقرار السعر مقابل التوسع الاقتصادي، ومرونة العمالة أو حماية العامل من فقد الوظيفة، والتوجيه مقابل حرية المشاريع، ورأس المال الأجنبي أو الوطني، والتكامل مقابل الاكتفاء الذاتي الوطني. ولقد تجنبنا هذه الثنائيات لأنني أعتقد أنها مشاكل زائفة وقد تم حلها على الصعيد المفاهيمي منذ زمن طويل. وبدلاً من تضيق الوقت في خوض معارك الماضي مرة أخرى، ينبغي أن نركز على التحديات الحقيقية للحاضر وأن نركز على الحقائق وعلى الأدلة المستخلصة من التجربة العملية لا على الإيديولوجيات. وينبغي أن يشمل سعينا محاولة تنسيق عناصر هذه الثنائيات الكلاسيكية والتوفيق بينها ليشد بعضها بعضاً بطريقة أكثر تماسكاً.

والتماسك هنا هو مفتاح الموضوع: فهو التماسك بين البيئة الاقتصادية الخارجية والسياسات المحلية ولكنه تماسك أيضاً داخل كل قطب من هذين القطبين. ويمكن أن تكون جنوب شرق آسيا حالة نموذجية للدراسة في هذا الصدد. فنحن نرى أن مشكلة بدأت في القطاع المالي سرعان ما انتشرت إلى النقد ثم أخذت تهوي بالأسواق التجارية في كل أنحاء العالم. فهل كان ممكناً أن نعالج الاضطرابات المالية والنقدية بسياسات لا ترغب البلدان المتأثرة على كبح الواردات ولكنها تساعد على الانتعاش من خلال الصادرات مع الاحتفاظ بمستوى طلبها على الواردات عالياً؟ ولنضع السؤال بصورة مختلفة قليلاً، هل كان يمكن تنفيذ سياسات تزيد من التماسك بين التمويل والنقد والتجارة؟

ومن الواضح أن هذا ينطبق أيضاً على السياسات الداخلية ولا يقف عند حد الصلة بين البعدين النقدي والمالي وحسب ولكن أيضاً فيما يتصل بالسياسات الاجتماعية بأوسع معنى. ولا ينبغي لنا نحن مواطني العالم النامي أن نعترض على فكرة أن كفاءة الحكومة وإخلاصها والحقوق الإنسانية والاجتماعية وتقوية الاستثمار في الموارد البشرية وفي التعليم والصحة وإقامة بيئة صحية هي كلها عناصر لا مندوحة عنها في أي استراتيجية إنمائية مستدامة تستحق الذكر. وصحيح أن هذه الأهداف قد تحولت في بعض الأحيان إلى أداة سياسية أو سخرت بطريقة منحازة أو انتقائية للتمييز أو لفرض مشروطيات غير معقولة. ولكن هذا لا يقلل من الرغبة في تحقيق هذه الأهداف أو أهميتها الحاسمة. فإذا كنا في النهاية نريد أن نحقق التنمية فإننا نفعل ذلك بالضبط لكي نتمتع بهذه الفوائد. وإذا كان ثمة معنى عميق للعولمة فسوف نجده في الوعي بعالمية القيم الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان وإدراك أن هذه القيم ليست حكراً على ثقافة بعينها ولا مجموعة معينة من البلدان ولكنها تشكل الأساس الذي يقوم على نظام أخلاقي عالمي يعزز من الحوار والفهم والتعاون بين الثقافات والأديان والحضارات وليس التصادم أو الصراع أو التعصب.

ورغم صحة ذلك يظل العالم عالماً شديد التباين ومكاناً لا توازن فيه، وتجد البلدان نفسها في مواقع غاية في الاختلاف في محاولتها لتحقيق التماسك أو دعم التطورات العالمية. وينبغي أن يظل هذا التباين الهائل في الظروف وهذا التفاوت في المقدرات أمام ناظرنا في محاولتنا لأن نفهم كيف تحدث التنمية. فالتعقيد موجود في صلب التنمية وهو يتطلب مرونة وتدرجاً وتكيفاً وتنوعاً في السياسات والعلاجات وتتبعاً ملائماً لخطوات الإصلاح. ولهذا لا يمكن أن توجد مجموعة ثابتة من إجراءات العمل ولا يمكن أن توجد نماذج تزعم العصمة ولا نماذج جازمة ولا اتفاق على آراء واحدة. لقد كان ديغاسبيري الذي شيد الجمهورية الإيطالية يقول إنه ليس صحيحاً أن السياسة تحتاج إلى الصبر لأن السياسة هي الصبر. وبالمثل نستطيع أن نقول إن التنمية هي الصبر.

والتنمية هي الصبر فعلاً. ولكن التنمية أيضاً هي التضامن. ففي الصراع العالمي لتحقيق التماسك والكفاءة والمنافسة سيكون هناك الفائزون والخاسرون، ولن يكون ذلك بين الأفراد والشركات فقط ولكن أيضاً بين البلدان والمناطق بل والقارات بأكملها. إذ إن أفريقيا على سبيل المثال وأقل البلدان نمواً الثمانية والأربعين أو أغلبية منها على الأقل - وثلاثة وثلاثون من أقل البلدان نمواً هي بلدان أفريقية - قد تكون من الخاسرين مطلقاً في هذه اللعبة. فهل لنا أدبياً أي حق في أن نظل على غير اكتراث بمحتهم؟ وطبيعي أن هناك أسباباً محلية لهذه الحالة وبعضها يرجع إلى العيوب البشرية وبعضها أسباب موضوعية جغرافية في طابعها. فهل يمكننا رغم ذلك أن نزع أننا لا نشترك في المسؤولية عن هذه الحالة؟ وهل ينبغي أن نصدر عن أنانية لا مبالية حكماً على مئات الملايين من الأخوة والأخوات "بحياة في ظل يأس صامت"؟

ولا يزال البعض يصر على أن المشكلة تعالج بطريقة أفضل إذا اتسمت ساحة الملعب بقواعد متساوية، والعمل فقط على إزالة آليات تشويه الأسعار وإتاحة فرص متساوية للجميع. ولكن الحقيقة هي أن الشعوب والبلدان تبدأ من نقاط تبعد مسافات كونية عن بعضها البعض. وما هو مقدار المساواة الحقة عندما نتحدث عن المساواة في هذه الحالة؟ ألا ينبغي لنا أن نعترف أن لعبة المنافسة، مثلها مثل جميع الألعاب، لا تكفي بأن تكون القواعد واضحة وأن يكون المحكمون غير متحيزين، بل تتطلب أيضاً التدريب والاستعداد؟ أليس هذا ما تفعله البلدان التي توجد فيها أليات طال حرمانها وفقرها عندما تضع برامج "العمل الإيجابي" التي لا تهدف فقط إلى تحقيق المساواة الافتراضية ولكن تهدف أيضاً إلى تحقيق المساواة الفعلية بأن تتيح لفئات المحتاجين، أي غير المتساوين، فرصاً محددة متميزة لتتعلم كيف تتنافس وكيف تنتج وكيف تتاجر؟ إن هذا العمل يتطلب صبراً دؤوباً ومن المرجح أن يستمر عدة أجيال وسيتطلب جهداً تعاونياً كبيراً متضافراً لبناء الطاقات والمؤسسات، وهو الأمر الذي يحث عليه الرئيس كوينتون وغيره من زعماء العالم. وهو جهد يستحق العناء وإن كان تحدياً وسوف يقربنا من الوفاء بالمعيار الرفيع الذي حدده لنا الدكتور مارتين لوثر كينغ عندما كتب من برمنغهام: "الظلم في أي مكان يهدد العدل في كل مكان".

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإن هذا ما يعنيه التضامن بمعناه الشامل. فهو ينبع بالطبع عن وحدة البشر الأساسية وهو الأساس الوحيد الممكن لاقتسام المسؤولية عن البيئة العالمية وعن حقوق الإنسان واقتسام المسؤولية أيضاً عن مكافحة الفقر والاستبعاد. لقد كان هذا ما جال بخاطر السيدة سادكو أوغاتا مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عندما أعلنت أن العولمة الحقة لن تقوم حتى نضع نهاية للإبادة الجماعية. والحمية الأدبية والالتزام

الأخلاقي لصالح الضعفاء والمستضعفين لا يستنفدان المحتوى الكامل من عناصر هذا المفهوم. والتضامن أيضاً أمر منطقي في السياق الاقتصادي الموضوعي المحض كما أنه يعني بنفس القدر تحقيق المصلحة الذاتية.

ولهذا السبب لا نتحدث أبداً في الأونكتاد عن العولمة دون أن نضيف "والترابط" بعدها مباشرة.

إن هناك مدرسة متعجرفة من العولمة تقتصر في تشديدها على سطوة رأس المال المترحل دون قيود ودون حدود ولا تهتم إلا بالبحث عن الربح. وفي المقابل يؤكد الترابط على تبادل المصالح وأوضاع الربح للجميع. وهو يشد الانتباه إلى الروابط التي ينبغي أن تربط المشاريع بالعمال والمجتمعات المحلية والمنتجين والمستهلكين على الصعيد المحلي؛ وتربط على الصعيد الدولي موردي السلع الأساسية بمستورديها والاقتصادات الناشئة التي تتيح إمكانات النمو السريع بمقدمي رأس المال والتكنولوجيا من الاقتصادات الناضجة.

ولقد شدد الأونكتاد، منذ بداياته، على ثلاث أفكار رئيسية. أولاً، يتوقف نمو البلدان النامية على معدل التوسع الاقتصادي وطلب البلدان الصناعية للواردات، والعكس بالعكس. ثانياً، لا يمكن للاقتصادات الناشئة أن تحقق إمكانات نموها بالكامل إلا إذا استطاعت أن تكمل وتضاعف الموارد الوطنية من خلال الحصول على تمويل واستثمارات وتكنولوجيا من الخارج. ثالثاً، إن التجارة هي أفضل أداة لتوليد عملية تنمية قوية، ولكن لا بد لها لكي تؤدي دورها من أن تعزز إمكانية وصول السلع والخدمات ذات المحتوى التكنولوجي والقيمة المضافة المتزايدة إلى أسواق البلدان المتقدمة على نحو دينامي.

لقد تحدث الدكتور بريبتش مطولاً، في أحد بياناته أمام الأونكتاد الأول المعقود في عام ١٩٦٤، عما كان يسمى حينئذ "الفجوة التجارية"، وهو ما يعني على حد تعبيره أن "الواردات من السلع الرأسمالية وغيرها من السلع التي تحتاجها البلدان النامية تفوق إلى حد بعيد ما تستطيع هذه البلدان أن تموله الآن من حصائل صادراتها". وإذا ما استطاعت هذه البلدان أن تحقق نسبة ٥ في المائة التي حددتها الأمم المتحدة بالنسبة للعقد كحد أدنى لمعدل النمو السنوي في الدخل - وهو معدل مستهدف وصفه بريبتش بأنه "متواضع جداً" ويجب تجاوزه حالماً تهيئاً الشروط اللازمة لزيادته - فإن هذه الفجوة ستبلغ بحلول عام ١٩٧٠ ما مقداره ٢٠ مليار دولار. ولاحظ بريبتش أن هذه الفجوة تعني أنه سيكون هناك ما قيمته ٢٠ مليار دولار من السلع الرأسمالية التي لا يمكن تصديرها، مما يعني خسارة صناعات الاقتصادات المتقدمة لفرص تصدير واعدة. وهذا يعادل، بالقيمة الحالية للدولار، ما مقداره ٢٠٠ مليار دولار.

وفي السنة الماضية عاد الأونكتاد إلى تناول هذا المفهوم في *تقرير التجارة والتنمية*، حيث خلص إلى أنه بالرغم من النتائج التي حققتها جولتا طوكيو وأورغواي، بلغ متوسط العجز التجاري للبلدان النامية في فترة التسعينات مستوى يزيد بنسبة ٣ نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي عن مستواه في فترة السبعينات، في حين أن معدل النمو الاقتصادي كان أدنى بنقطتين. وناهيك عن عدم بلوغ أو تجاوز معدل النمو المستهدف وقدره ٥ في المائة، لم يستطع العديد من البلدان أن يحقق حتى المعدل السنوي البالغ ٣ في المائة خلال العقد. وقد كان هذا هو

الحال مثلاً في أمريكا اللاتينية حيث بلغ العجز التجاري، في الوقت نفسه، مستوى أعلى إذ وصل إلى نحو ٤ في المائة.

ولقد كانت هناك بطبيعة الحال بعض الاستثناءات البارزة التي سُجِّل العديد منها في آسيا. وتتفاوت الأسباب التي تكمن خلف ضعف الأداء بصورة عامة. فقد كان لتباطؤ النمو في الاقتصاد وطلب البلدان الصناعية على الواردات دور هام. كما أن للانخفاض في أسعار السلع الأساسية والتدهور في معدلات التبادل التجاري نصيباً من المسؤولية في هذا الصدد، وهو ما ينطبق أيضاً على اختيار البلدان النامية لسياسات غير ملائمة.

ولكننا لا يمكن أن ننكر أن الطريقة غير المتوازنة التي سارت بها عملية تحرير التجارة تتحمل جزءاً هاماً من المسؤولية. فالبروفيسور هارولد جيمس من جامعة برينستون، وهو رجل بعيد كل البعد عن شبهة إضمّار أي عداء للعولمة، قد كتب في أحد منشورات صندوق النقد الدولي في كانون الأول/ديسمبر قائلاً إنه قد سُمح للنظام التجاري بأن ينجح بسبب الاختيار المتعمد لاستبعاد قطاعي الزراعة والمنسوجات والملابس. ويمكن للمرء طبعاً أن يجادل في هذه النقطة، إلا أنه ما من أحد يستطيع أن يرفض الاعتراف بأن هذا النظام لم يستطع بعد ٥٣ سنة من وجوده أن يعالج بالكامل الحاجة إلى إدماج هذين القطاعين الأساسيين بالنسبة للبلدان النامية.

وعلى مدى سنوات عديدة، ظل للأونكتاد صوت يكاد يكون وحيداً في توجيه الاهتمام إلى هذه المشكلة. إلا أننا نجد الآن ما يريحنا في الدعم الذي ما برحنا ننتلقاه من أوساط مختلفة. فلقد دعت السيدة كلير شورت، وزيرة الدولة للتعاون الإنمائي في المملكة المتحدة، إلى البدء في "جولة إنمائية"، وتحدث السيد مايك مور ببلاغة وبنفس الروح خلال الاجتماع الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ والصين المعقود في مراكش. وهذا ما فعله أيضاً الرئيس كوينتون في دافوس، والسيد باسكال لامي في بروكسل. وفي محاضرة جلبرت موري التي نظمتها منظمة أوكسفام في ١١ كانون الثاني/يناير، صرح السيد غوردن براون، وزير الخزانة في المملكة المتحدة، قائلاً "إن محك المحادثات التجارية هو ما إذا كانت البلدان النامية ستستفيد". وأضاف قائلاً إنه من أجل إحراز تقدم في منظمة التجارة العالمية، يتعين على المنظمة أن تفكر في "احتياجات وآراء البلدان النامية، وأن تمكنها من المشاركة في المناقشات مشاركة كاملة ومن أن تكون صاحبة الاتفاق النهائي".

وبإمكانني أن أختتم كلمتي هنا وقد قلت ما أريد قوله، ولكنني أدرك أن المهمة الجسيمة تظل مهمة ترجمة هذه الكلمات إلى أفعال. ودور الأونكتاد هنا دور واضح. إذ ينبغي للأونكتاد، بوصفه منظمة قائمة على المعرفة وبناء توافق الآراء، أن يساعد البلدان النامية في بناء المؤسسات وتنمية المهارات اللازمة لصياغة السياسات التجارية والاستثمارية والاقتصادية بصورة عامة، والتفاوض بنجاح مع شركائها، والحصول على أفضل الفوائد من الفرص الناشئة عن المفاوضات.

والشرط المسبق لتحقيق هذا الهدف يتمثل في البحوث والتحليلات المبتكرة والرفيعة المستوى التي تجريها الأمانة والتي تستكمل وتحسن من خلال المناقشات مع خبراء خارجيين وعن طريق تبادل الرأي والمعلومات مع

المنظمات الدولية المماثلة. وهذا سيمهد الطريق أمام بناء توافق الآراء فيما بين البلدان ذات المراحل المختلفة من التنمية، وسيرسي الأساس للتنفيذ العملي، سواء من خلال برامج من قبيل جدول الأعمال الإيجابي للمفاوضات التجارية، والدبلوماسية التجارية، وبرامج التدريب في مجال الاستثمار، أو من خلال مشاريع بناء القدرات على المستويات الوطنية أو الإقليمية في جميع المجالات ذات الصلة بالتجارة والاستثمار وما يرتبط بها من قضايا.

غير أن القدرة على التفاوض بفعالية لن تكون كافية عندما لا يكون لديك ما تتفاوض بشأنه. والمشكلة بالنسبة للعديد من البلدان النامية، ولربما بالنسبة لأغلبية هذه البلدان، ليست مشكلة وصول إلى الأسواق بقدر ما هي مشكلة توريد أيضاً. فإذا كان اقتصاد ما يعتمد على البن أو الكاكاو أو الزيت ليحصل على ما نسبته ٧٠ في المائة من احتياجاته من النقد الأجنبي، وهو ما يحدث في حالة أكثر من ٤٥ بلداً في أفريقيا وحدها، فيتعين على هذا الاقتصاد أن ينظر نظرة تتجاوز المفاوضات التجارية التي لا تستطيع بحد ذاتها أن تحل مشاكله التوريدية. فمعرفة كيفية توسيع قاعدته الإنتاجية، والكيفية التي يصبح بها قادراً على عرض مجموعة متنوعة من السلع والخدمات في الأسواق، هي مسألة تتطلب استثمارات وطنية وأجنبية مستمرة، وتكنولوجيات، ومهارات في مجالات المشاريع، أكثر بكثير مما تتطلب توفير المساعدة التقنية.

وفي نفس البيان الذي اقتبست منه، يقول الدكتور بريبيتش متنبئاً: "إنني أشعر أنه سيتعين أن تظهر إلى الوجود في يوم ما منظمة (تجارية) دولية ذات نطاق أوسع تتوفر لها بعض السلطات "فوق القومية" التي لا يبدو حالياً أنها تحظى بقبول عام".

ولقد تحقق ذلك أخيراً عندما ظهرت منظمة التجارة العالمية إلى الوجود بتأييد من البلدان النامية التي باتت مقتنعة بأن لها مصلحة في الدفاع عن وجود نظام متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويجسد في مؤسسة، لا في عقد مؤقت التطبيق. وبالطبع فإن هذه المنظمة لا تتميز بجميع الخصائص وبنفس الدرجة التي تصورها الدكتور بريبيتش. والوضع المثالي هو أنه ينبغي لهذه المنظمة أن تتيح إمكانية التنبؤ بقواعد القانون المنطبق وأمنه، إلى جانب تقاسم منصف ومتوازن لفوائد النظام من أجل سد الفجوة التي تفصل بين الأغنياء جداً والفقراء جداً.

ومن المؤكد أن ثمة مجالاً واسعاً للتحسين في هذه المجالات وأن للأونكتاد، بوصفه الهيئة التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وأسندت إليها ولاية تعزيز التنمية من خلال التجارة، دوراً مشروعاً يؤديه في هذا الخصوص. وهو يمثل مشروعاً يجب تنفيذه من قبل جميع البلدان مجتمعة، لا في إطار نظام طوباوي ومثالي بديل لا وجود له إلا في الأحلام، بل من داخل النظام الوحيد القائم في عالم الواقع، وهو نظام يظل دائماً ناقصاً وقابلاً للتحسين باستمرار، شأنه في ذلك شأننا جميعاً بشراً ومؤسسات.

ولقد كتب بول تيليتش قائلاً إنه على النقيض من آلام الموت والدمار التي ميزت نهاية العالم اليوناني - الروماني القديم، أو آلام عقد الذنب المعنوي التي ميزت نهاية العصور الوسطى، يقترب عصرنا من نهايته في خضم آلام الفراغ وضياح المعاني الروحية.

صحيح أن بداية قرن جديد، وألفية جديدة، قد جاءت مصحوبة بمشاعر قلق وكرب واسعة النطاق إزاء عملية العولمة وتهديدها المتصور لعالم من القيم الإنسانية وإمكانية تأمين حياة غنية وذات معنى. ولربما كان لهذا صلة بعودة الحركات السياسية المتطرفة حتى في غياب الأسباب التاريخية التي اعتبرت مسؤولة عن ظهورها لأول مرة في فترة الثلاثينات.

إن هذه المخاوف والهواجس التي تساور المجتمع يجب أن تعالج، ويجب الشروع في حوار منهجي ومنظم بين الحكومات والمنظمات الدولية والناس المعنيين بالأمر في كل مكان. وينبغي لنا أن نستلهم كتب الشكاوى " حيث كان الناس يعبرون عن احتياجاتهم عشية قيام الثورة الفرنسية. إلا أنه ينبغي لنا الآن أن نستلهم كتب الأمل والأمانى "Cahiers d'esperances". فبدلاً من الأفكار الطوباوية، ينبغي لنا أن نذكر أنفسنا بما قاله ألكسندر هيرزن فأحسن قوله: "إن الهدف الذي يكون بعيد المنال إلى ما لا نهاية لا يكون هدفاً بل مجرد ضرب من الخداع؛ فالهدف يجب أن يكون أقرب منالاً - وفي أقل الأحوال تأمين أجر العامل أو سعادته بالعمل الذي يؤديه". إن هذا - سيدي الرئيس، سيداتي وسادتي - هو واجب الحكومات، والمنظمات الدولية، التي تعمل جنباً إلى جنب في مؤتمر بانكوك هذا لكي توفر لعامة الناس، هنا في آسيا، وفي البلدان المتقدمة والنامية على السواء، ولكن في أشد مناطق العالم فقراً بصفة خاصة، أسباباً واقعية ومعقولة وعملية لكي يأملوا بمستقبل يكون أفضل من مقبرة الأوهام الطوباوية التي خلفناها وراءنا.

-----